

الوراثة والوصايا والتنازلات في الاقطاعات العسكرية في مصر البطلمية

محاضر أحمد حسين

أستاذ التاريخ اليوناني الروماني المساعد

كلية الآداب - جامعة النيل

من السمات البارزة في الحياة الإقتصادية في عصر البطالمة نظام الأراضي ، خاصة وأن البطالمة قد اعتبروا مصر ضيعة اكتسبوها بحد السيف . ومن ثم فقد كانت لهم كل الحقوق في إمتلاك الأراضي بما في باطنها ما عليها ، وفقاً لحق الملوك الإلهي والذي تشبه به ملوك البطالمة كملوك فراعنة^(١) . وفي ضوء ذلك كانت مصر ضيعة للملك ، يقتتها رعاياه الذين يعملون لصالحه . وبما أن كل عناصر السكان في مصر كانوا يعترفون بحق البطالمة في التمتع بسلطانهم الشامل المطلق في الدولة ، فإنهم حكموا على هذا النحو . وإذا كانت الدولة بمثابة بيت الملك فإن اقليمها كان ضيعته . ولا شك أن فكرة امتلاك شخص للدولة كانت غريبة على الإغريق ، إلا أن الفلسفة السياسية الاغريقية قد وضعت مرتبة الملك والدولة على درجة واحدة - وأن الملك يعمل لصالح الدولة وهو يملك الأراضي وإجبار الإهالي على العمل لصالحه^(٢) .

وأمام ذلك فقد عمل البطالمة على تنمية موارد الدولة من أجل ضمان زيادة دخلهم - وأن ذلك كان يتطلب وضع نظام اقتصادي ومالي دقيق يكفل إستقلال هذه الموارد على الوجه الأكمل وحصول الملوك على أكبر قدر ممكن من الدخل بأقل التكاليف ، وأن ضبط دخل البطالمة من الزراعة كان يتطلب وضع نظام يقضي بعمل سجل دقيق لكافة أراضي مصر يتجدد كل عام ليبين مساحة الأراضي ، والأشخاص المسؤولين كل عام عن زراعتها ، وحالة أجزائها المختلفة ، حيث أنها كثيراً ما كانت تتغير من عام إلى آخر ومن فترة إلى فترة^(٣) .

(1) Rostovtzeff (M), The Social and Economic History of the Hellenistic world, 3 Vol., Oxford 1941, PP. 267-8; A large Estate in Egypt in the Third century B.C., Univ. of Wisconsin studies in The Social Sciences and History, No. 6, Madison 1920, PP. 126-7.

(٢) إبراهيم نصحي (تاريخ مصر في عصر البطالمة) - ج ٢ ، ص ١٥٨ .

(3) Rostovtzeff, Soc. and Ec., p 275.

وقد كانت الأراضي عامة تنقسم إلى قسمين :

(أ) الأراضي عديدة الفائدة والنفع (en hypologos) (ἐν ὑπολογος) ، لأنها في مجملها جافة لا تروي (chersos) - وغالباً ما تكون ملحّة (halmyris aphoros) ، أو أعملت زراعتها وتركت فترة مراحا (asporos) .

(ب) الأراضي المستغلة بالفعل ، وتشمل الأراضي التي يمكن استغلالها وفرض الضرائب عليها (apegmenon) - (ἀπηγμένον) (١) .

وقد كانت بعض هذه الأراضي تروي برى الحياض (بمياه الفيضان) لكونها أراضي واطنة . وفي تدر دخل ، وزراعات موسمية . أما الأراضي المرتفعة فقد كانت تروي بالآلات "abrochos" (ἄβροχος) مثل الشادوف - والطنبور . ومن ثم فقد كان ذلك يتطلب مراقبتها (en Synkrisei) لإنقاص اعبائها (en hypologo) أو لزيادة هذه الأعباء (en epistasei Kai apologismo) (٢) .

وإن كانت معوماتنا طفيفة عن أنواع ملكية الأراضي إبان عصر البطالمة ، لكنه يبدو أنه على الأتّل في عهد البطالمة الأواخر كان يمكن التمييز بين نوعين من الأراضي :

(١) أرض الملك (Ge basilike) (γῆ βασιλική) : وفي الأرض التي كان الملك يقوم باستثمارها مباشرة والإشراف عليها وتخضع لنظام مالي وإداري يتبع حسابات الملك الخاصة .

(٢) أرض الهبات (Ge en aphesei) (γῆ ἐν ἀφέσει) : وفي الأراضي التي يعطيها الملك كهبات لأشخاص آخرين يقومون باستثمارها نظير شروط والتزامات محددة قبل التاج (٣) .

(1) P. Tebt., 1, Appendix, 1, PP. 538 ff.

(٢) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) . ج ٢ . ص ١٦٠ .

(٣) إبراهيم نصحي (ج ٢) . ص ١٦١ .

مع ملاحظة أنه كانت يوجد ما يسمى بأرض المدينة (Ge politike) (γῆ πολιτική) وهي الأرض التي خصصت للمدينتين الإغريقيتين الأسكندرية (Alexandrias chora) ، ومدينة بطوليس (ptalemais chore) ، هذا بالإضافة إلى الأرض التي كانت تمتلكها المدينة الإغريقية القديمة نقراطيس^(١) .

وتطلعنا وثيقة ترجع إلى القرن الثاني قبل الميلاد وعلى التحديد عام ١١٨ ق.م^(٢) ، بأن أرض الهبات كانت تشمل مجمل الأراضي التي كانت في حوزة المعابد hiera prosodos أو الأراضي المقدسة (γῆ ἱερά) = ge hiera - الدخل المقدس ، وكذلك الأراضي الموقوفة (γῆ ἱερα πρόσοδος) (ge anieromene) (γῆ ἀνιερωμένη) ، والضياح التي كان يكتف بها كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (γῆ ἐν ὠρεᾷ) (ge en dorea) أو الموظفين المدنيين على اختلاف درجاتهم (ge en Syntaxei) (γῆ ἐν συντάξει) وأخيراً أراضي الإمتلاك الخاص (ge idiaktetos) (γῆ ἰδιοκτητος) أو (κτῆματα) (ktēmata)^(٣) .

وبرغم من ذلك فإن معلوماتنا عن الإقطاعات العسكرية تعتبر قليلة جداً بالنسبة لأراضي المعابد وأراضي الإمتلاك الخاص ، وإن كنا نعلم أن البطالة الأرائل قد وضعوا سياسة محكمة دقيقة للحفاظ على قواتهم العسكرية التي كانوا يعتمدون في تكوينها على العنصر المقدوني والأغريق المرتزقة من آسيا الصغرى^(٤) - وذلك بأنه لم يكن من الحكمة تسريح الجيش بعد كل حرب وإعادة تكوينه قبل الحرب التالية - أو الإحتفاظ كذلك بإعداد كبيرة من القوات في وقت السلم ، خاصة وأنه قد لا يتيسر في أي أزمة من الأزمات استجماع وتحضير العدد الكافي وعلى وجه السرعة من المرتزقة لسد متطلباتهم ، هذا إلى جانب المتاعب والنفقات الباهظة التكاليف للإحتفاظ بجيش قائم

(1) Rostovtzeff, Soc. and Ec., p 275 - 6.

(2) P. Tebt., 5. II. 36, 37. Comment., pp. 34-5.

(٣) إبراهيم نصحي (ج ٢) ص ١٦٢ .

(4) Lesquier (J), Les Institution Militaires de L'Egypt Sous Les Lagides, Paris 1911, PP. 35-6.

في الكتات ، ومن ثم كان علاج ذلك من خلال منح أغلب الجنود المتطوعين إقطاعات يكون دخلها بمثابة مرتباتهم وقت السلم^(١) . وأنه حتى بداية عهد بطلميوس الرابع كان لقب رب الإقطاع (klerouchos) (κληροῦχος) مقرون برتبة الشخص لا بمساحة اقطاعه^(٢) . وأنه خلال القرن الثالث قبل الميلاد كان أرباب الإقطاعات العسكرية ينقسمون إلى طبقات طبقاً لعدد الأوروات التي كانت في حوزة كل جندي :

- (أ) طبقة أرباب المائة أوروة : ومعظمهم من فرسان الفرق ومشاة الحرس الملكي .
- (ب) طبقة أرباب السبعين أوروة : وأغلبهم من فرسان الفرق القومية .
- (ج) طبقة أرباب الثلاثين أوروة : وتشمل قوات المشاة .
- (د) طبقة الخمس أوروات : وكانوا من الجند المصريين .

هذا باستثناء فرسان الحرس ، الذين كانوا يحصلون على إقطاعات تزيد في مساحتها على مائة أوروة - فلم يؤلفوا طبقة خاصة بهم بسبب أن اقطاعاتهم لم تكن متساوية هذا بالإضافة إلى أرباب الإقطاعات من الجند المرتزقة ، فإن اقطاعاتهم كانت أقل من اقطاعات المشاة في الجيش النظامي ، ويحتمل إنها كانت تصل إلى خمس وعشرين أوروة^(٣) .

أما في القرن الثاني قبل الميلاد فقد حدثت بعض المتغيرات على طبقات أصحاب الإقطاعات العسكرية (κληροῦχοι) وخاصة بعد موقعة رفح عام ٢١٧ ق.م. أصبحت تشكل على النحو التالي^(٤) :

- ١. أصحاب المائة أوروة : وكان معظمهم من قوات فرسان الفرق ذات الأرقام .
- ٢. أصحاب الثمانين أوروة : ويبنو أنهم كانوا في الأصل من قوات الفرق القومية التي أصبحت لها أرقام فيما بعد .

(١) إبراهيم نصحي (ج٢) . ص ١٨٧ .

(2) P. Enteux., 45, 1.1.

(٣) إبراهيم نصحي (ج٢) . ص ١٩٢ .

(4) Lesquier, PP. 176-183.

٣. أصحاب الثلاثين أرددة : وكانوا يتألفون من عناصر مختلفة من المشاة
الأغريق في الفرق النظامية بالجيش ، وبعض من رجال الشرطة
ذات المناصب الرفيعة (Chersephippoi) ، وبعض الفرسان
المصريين .

٤. أصحاب الخمس والعشرين أرددة : وكان معظمهم من رجال الشرطة
(Ephodoi) .

٥. أصحاب العشرين أرددة : وكانوا فريقاً آخر من جند الفرسان المصريين .

٦. أصحاب العشر أرددات : وكانوا من رجال الشرطة من فريق
(Eremophylekes) ، وفريق (Phylekitai) .

٧. أصحاب السبع أرددات : وكانوا أغلبهم من المشاة المصريين .

٨. أصحاب الخمس أرددات : وكانوا يتألفون من المصريين من فرق المشاة
والجنود البحريين المصريين^(١) .

وقد كانت هناك التزامات ضريبية مفروضة على أرباب الإقطاعات العسكرية
تمتلك في ضريبة الهدايا (stéphanos) (στέφανος)^(٢) ، وضريبة
الابوميرا (Apomoirá) (ἀπόμοιρα) المفروضة على زارعي الكروم من
الإقطاعات العسكرية^(٣) ، وضريبة الأرب (Artabieia) (ἀρταβεία)^(٤)
والضرائب الإضافية (epigraphai) (ἐπιγραφῆ)^(٥) (eisphorai)^(٦)

(١) كذلك راجع إبراهيم نصحي . ج٢ - ص ١٩٤ .

(2) Cf., P. Cairo - Zenon, 59036; 59375.

(3) Cf., R. L., XXVI ff.

(4) Cf. P. Tebt., 5 (118 B. C); 852 (174 B. C); O. Tait, I. Bodl, 255.

(5) B.G.U., VI, P. 135; P. Tebt., I, P. 39; 739 (second cent. B. C).

(6) P. Tebt., 89 (second cen., B. C); 98 (112 B. C); 232 (113 B. C); 99 (Late second. cen., B. C); 124 (148 B. C)

(١) χωματικόν (Chomatikon) وضرائب لصيانة الجسور ، εἰσφορά (٢) (φυλακτικόν) (phylaktikon) والحراسة ، والخدمة الطبية (iatricon) (٣) (ἱατρικόν) وضريبة الأسطول (Trierarchema) (٤) (τριηραρχήμα) كما كانت هناك ضريبة يدفعها الفرسان لدفع مرتبات البيطريين تسمى (Hippiatrikon) (٥) (ἵππιατρικόν) هذا إلى جانب ما كان يساهم به أرباب الإقطاعات في نفقات الأعمال الدينية التي تقوم بها جمعياتهم ، مثل صيانة معبد أو إنشائه ، وتقديم القرابين ، ويظن أنهم كانوا يتولون في الغالب الإنفاق على أبناء الذين يتوفون من زملائهم ، ويقومون أيضا بدفع مرتب سكرتيرهم (Grammatikon) (٦) هذا إلى جانب ضريبتين أخريتين عقاريتين (Talantismos) (٧) ، (Staterismos) (٨) يحتمل أنهما كانتا في الأصل ضريبتين شخصيتين (٩) .

ويلاحظ أن هذه الضرائب كانت لا تدفع من قبل جميع أرباب الإقطاعات ، حيث كان بعضها محليا وبعضها لم يوجد طوال عصر البطالة ، أي أن بعضها قد ألغي في فترة وحل محلها أخرى في فترة أخرى - هذا إلى جانب أن بعض هذه الضرائب كانت لا تفرض على الأفراد وإنما على جماعات أرباب الإقطاعات ، وتتولى كل جماعة تحديد ما يدفعه كل عضو من أعضائها ، وأن مقدار هذه الضرائب لم يكن واحداً في كل مكان (١٠) .

وقد كان رب الإقطاع مسؤولاً أمام الحكومة عن زراعة أقطاعه ، والإلتزام بتعليمات تنظيم الزراعة (diagraphé Sporou) (διαγραφὴ σπόρου) في

(1) P. Hibeh, 112 (260 B. C).

(2) P. S. I., 386 (Third. cent. B. C).

(3) P. Hibeh, 102 (248 \ 247 B. C); P. Petrie, III. 110, 111.

(4) P. Hibeh, 104 (225 B. C); P. Petrie, II, 39 (e).

(5) P. Hibeh, 45 (Third cent. B. C).

(6) Cf., P. Tebt., 815; 853; 854.

(7) B. G. U., 1850.

(8) B. G. U., 1843.

(9) Cf., Wilcken, Gr. Ostr., I, P. 181.

(10) Cf., Préaux (C), L'Economie Royal des Lagides, Bruxelles 1939, pp. 400-3.

حدود بعض الزراعات مثل الحبوب الزيتية وعلف الماشية^(١) . ويلاحظ أنه منذ عهد بطليموس الرابع استبدل لقب أرباب الإقطاعات (Klerouchoi) بلقب (مستوطنين - Katoikoi) وذلك للتمييز بين الأغريق وأرباب الإقطاعات من المحاربين المصريين ، والتي كانت نتيجة لآثار موقعة رفح (٢١٧ ق.م.)^(٢) .

ومن المعروف أن الإقطاع كان ملكاً للتاج يستطيع استرداده في أي وقت إذا ما أعمل استغلاله من رب الإقطاع الذي كان لا يستطيع التصرف في إقطاعه بالبيع أو الرهن أو حتى التوريث - بحيث أنه عند وفاة رب الإقطاع يؤول الإقطاع مرة ثانية إلى التاج^(٣) . وإن كانت بعض وثائق القرن الثالث قبل الميلاد تطلعنا بأن أرباب الإقطاعات كانوا يورثون أبنائهم ويعتبرونهم شركاء لهم في الإقطاع (Synkleros) (Συγκλήρος)^(٤) . ويبدو أن ذلك أصبح أمراً معترفاً به من قبل الحكومة - حيث تطلعنا وثيقة ترجع إلى النصف الثاني من القرن الثالث^(٥) من عام ٢١٨ / ٢١٧ بما يأتي (كتب الينا « لامبسقوس » (Λαμπέσκος) المشرف على المرتبات بأن صف ضابط مقدوني من أرباب الثلاثين آورة - الذين منحوا إقطاعات صالحة للزراعة في مديرية أرسينوي ، وكانت هذه الأرض منحة له ولسلالته - قد توفي في الخامس من شهر طوبة من العام الخامس (من عهد فيليبواتور) . وفي الوقت نفسه أمر « ميراكليديس » الأريكونوموس ، و « حورس » الكاتب الملكي بوضع اليد على الإقطاع وعلى دخل الأرض في هذا العام إلى أن يتبين إذا كان له أولاد فيسجلون أنفسهم وفقاً لأحكام القانون) - وبرغم الغموض الذي يكتنف هذه البردية نحو شرعية الاعتراف بنظام الارث صراحة . إلا أنها تعطينا دليلاً قاطعاً على تطبيق نظام الارث (κληρονομία) وإن كانت بشكل غير مباشر - حيث أن أمر الأريكونوموس (ميراكليديس) والكاتب الملكي « حورس » بوضع اليد على الإقطاع

(1) Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 286-7.

(2) P. Tebt., I, p. 557.

(3) Bevan (E), A History of Egypt Under the Ptolemaic Dynasty, London 1927, PP. 170-1.

(4) P. Cairo-Zenon, 59001; Preaux, op. cit., p. 468.

(5) P. Lille 4=Wilcken, Chrestomathie no. 336; Preaux, Loc. Cit.

وعلى دخل الأرض في هذا العام (دون الإشارة إلى إعادة حوزة الاقطاع إلى الملك) إلى أن يتبين ما إذا كان له أولاد (والبحث هنا عن شرعية الابن في استمرار حوزة الاقطاع عن طريق الارث ، حيث أنه لم يشر إلى أقارب آخرين) فيسجلون (أى الأولاد) أنفسهم وفقاً لأحكام القانون . وكما هو واضح هنا أن التسجيل - شرط من شروط الارث وإن لم يحدد مكان التسجيل ، وإن كان يبدو من ثبات هذه الحالة أن التسجيل كان يثبت لدى مسجل القرية (كاتب العقود - Monographos) - أو كاتب القرية (الجراماتوس - Grammatos) لحصر الاقطاع وتنفيذ اجراءات ثبوت الارث^(١) - وإن كان من المرجح من خلال اختصاص الاثنين . ومن الواضح هنا أن أمر التسجيل (Anenechthe) كان ملزماً - خاصة وأنه كان يلزم المسجل (الوارث) بدفع ضريبة (الابلولة - Aparché) كما هو متبع في العصر البطلمي - وإلا فرضت عليه غرامة ويحرم حقه في الميراث^(٢) . وأياً كان فإن ملامح هذه الوثيقة تعكس لنا أول إشارة صريحة عن نظام الارث في الاقطاعات العسكرية وإن كانت غير مباشرة .

وفي حالة أخرى من وثيقة ترجع للعام الثالث عشر من حكم بطليموس الثالث^(٣) - أن رب إقطاع قد أوصى بإقطاعه لشخص غير معروف ، ورغم الغموض في ذلك - إلا أن الوصية تعتبر واضحة المعالم وتتفق مع مبدأ نقل الملكية في الإقطاعات العسكرية . كما تعطينا الوثيقة تحليلاً آخر نحو إمكانية الوصاية لغير الأبناء أو الأقارب ، واستبعاد مبدأ الوراثة بشكل مباشر . وأن نظام الوصاية قد أدخل عناصر غير عسكرية في ملكية الإقطاعات العسكرية - وإن كان ذلك يستوقفنا في حيرة نحو تاريخ تلك الوثيقة ، والتي ترجع إلى العام الثالث عشر من حكم الملك بطليموس الثالث (يورجيتيس) - فإذا ما اعتبرنا أن حكم هذا الملك قد بدأ خلفاً لوالده في ٢٧ يناير عام ٢٤٦ ق.م. فإن تاريخ

(١) نلاحظ أن المورثين من المدنيين غير العسكريين كما هو واضح من البردية فإننا نستبعد التسجيل

في مكتب « حسابات الفرسان » .

(2) Cf., U. P. Z., 162, Col. VII, ll. 18 ff.

(3) P. Petrie., I, 18 (1)= III, 18 L. 8.

الوثيقة على ذلك يكون عام ٢٢٢ ق.م. وبمقارنة تاريخ الوثيقة (سالفة الذكر) الخاصة بنظام الارث في الإقطاعات العسكرية والمدونة بشهادة « لامبسقوس » الشرف على المرتبات ، والتي حددت بعام ٢١٨/٢١٧ ق.م. فإننا نستطيع أن نستشف أسبقية أنظمة كل من الارث والوصايا - فكما هو ظاهر أن تاريخ وثيقة الوصايا والذي حدد بعام ٢٢٢ ق.م. أسبق من تاريخ وثيقة الارث والتي حددت بعام ٢١٨/٢١٧ ق.م. ومع ذلك فإننا لا نستطيع القطع بذلك بحسم - وإن كان ذلك يضعنا أمام بعض الاحتمالات نحو شرعية وجود نظام الوصايا (δισθήκη) مع نظام الارث (κληρονομία) في وقت واحد وفي فترة سابقة لتاريخ الوثيقتين وإن الظروف لم توافنا بوصول مثل هذه الوثائق . وأنه من المرجح أن ظروف استمرارية التصرف في حيازة الإقطاع كانت من الممكن أن تثبت عن طريق الارث والوصايا وإن كانت تخضع في حد ذاتها إلى بعض الشروط الخاصة في هذا الشأن^(١) . وأنه حتى القرن الأول قبل الميلاد بدأت تظهر ملامح امتداد هذا الحق إلى أقرب أقارب صاحب الإقطاع المتوفي^(٢) . بحيث أننا نجد إقطاعاً كان في حيازة سيده^(٣) .

وفي عام ٦٠ / ٥٩ ق . م ، صدر قرار يمنح الفرسان من أصحاب الإقطاعات المستوطنين في مديرية « هيرا كليبوليس » امتيازاً بأنه في حالة وفاة أحد أصحاب الإقطاعات دون أن يترك وصية ، فإن إقطاعه ينتقل إلى أقرب أقاربه ، وذلك يمثل ما كان مطبقاً في حال أصحاب الإقطاعات في مديرية أرسينوي^(٤) .

وأمام ما تقدم فإننا نرجح أن عمليات الوراثة كانت تنفذ من منطلق اجتماعي وهو الحفاظ على حيازة الإقطاع في إطار وراثي - أما في حالة الوصايا فيبدو أن ذلك كان

(١) من الملاحظ أن القانون المصري القديم لم يعترف بالوصايا (diatheke) (راجع) :

- Cf., Revillout, *Precis*, pp. 14, 602

وذلك على عكس القانون الاغريقي الذي كان يبيع ترك وصايا توزع بمقتضاها كل أملاك الوصي

أو بعضها بعد وفاته بشرط عدم تخطي أبنائه : راجع :

- Cf., Bouché - Leclercq, IV p. 109;

Taubenschlag, pp. 23, 190 - 2.

(2) B. G. U., 1185, pp. 16-19.

(3) B. G. U., 1734=1261.

(4) Préaux, *op. cit.*, pp. 471-2.

راجعاً إلى ظروف اجتماعية واقتصادية بحثه تأثرت بثقل عبء الالتزامات الضريبية المفروضة على رب الإقطاع .

وطالما أن صاحب الإقطاع كان لا يحق له بيع إقطاعه ، فإننا سنرى أنه إزاء سوء حال أصحاب الإقطاعات أمام التزاماتهم قبل التاج كسائر المزارعين فإنه في خلال القرن الثاني قبل الميلاد - ظهرت حالات تنازلات (παραχωρήσεις) "Parachoresies" أصحاب الإقطاعات عن إقطاعاتهم لأشخاص يقومون بدفع التزاماتهم الضريبية المفروضة نظير تمتعهم بدخله^(١) .

وحتى أواخر القرن الثاني قبل الميلاد كانت الحكومة تصدر إقطاعات الذين لا يسدون ضرائبهم ، ويبدو أنه عقب الإضطرابات العنيفة التي شهدتها البلاد في خلال حكم بطلميوس الثامن ، اعترفت الدولة بحيازة الإقطاع لأي شخص يستطيع دفع الضرائب المفروضة عليه^(٢) - ونستخلص ذلك من قرار العفو الذي أصدره هذا الملك في عام ١١٨ ق . م^(٣) ، والذي كان اجراءً استثنائياً نتيجة للتدهور والإضطرابات التي احتاجت البلاد خلال هذه الفترة ، وعجز أصحاب الإقطاعات عن الإلتزام بدفع الضرائب المقررة عليهم ، وتطلعنا بذلك وثيقة ترجع إلى عام ١١٢ ق . م^(٤) ، بأن أربعة من أصحاب الإقطاعات في قرية « كركيسيرس » لم يزرعوا أراضيهم وأن كاتب قرية « منخبس » قد تعهد بتسديد ضريبة الأروپ من دخله الخاص في حالة عدم استطاعة أولئك الأشخاص تسديدها .

وأمام ذلك فقد سمح الملك بإجازة نقل عبء دفع الضرائب المفروضة على الإقطاع إلى شخص آخر بشرط أن يكون جندياً ، على أن يتمتع هذا الجندي بدخل الأرض التي أصبح يتحمل مسؤولية سداد ضرائبها ، أي أن صاحب الإقطاع كان يتنزل عن حيازة إقطاعه لجندي آخر^(٥) . ويبدو أن ذلك كان بعوافقة الحكومة لإتمام ذلك^(٦) . - وإن كان

(1) Præaux, Ibid., p. 474.

(٢) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) ج٢ ، ص ٢٠٠ .

(3) P. Tebt., 5, ll. 44-8; 124, ll. 25-7.

(4) P. Tebt., 75, ll. 3-14.

(٥) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) ، ج٢ ، ص ٢٠١ .

(6) Præaux, op. cit., p. 474.

يحدث في بعض الأحيان دون علمها^(١) ، ربما للتهرب من رسوم التسجيل أو ضرائب
التنازلات إن وجدت ، وتطلعنا المصادر بأن هذا التنازل (Parachareseis -
(καί των Παραχωρήσεις كان أحياناً لعام واحد^(٢))
(παρακεχωρήμενων άνευ διοικήτικων χρηματίσμων)
وأحياناً لمد طويلة^(٣) .

وكما هو واضح فإن إجراءات تسجيل إنتقال الإقطاع كانت تتم في ألب
الأحيان في مكتب « حسابات الفرسان » أي في داخل نطاق الإدارة المختصة
بالإقطاعات العسكرية ، وهذا يعطينا دليلاً بأن الإقطاعات العسكرية لم تصبح ملكاً
خاصاً^(٤) .

ونستطيع أن نتبين من خلال مصادرنا أن عملية التنازل (παραχωρήσεις)
"Parachoresies" كانت ترجع أساساً لسبيين رئيسيين :
(أ) عجز صاحب الإقطاع عن دفع الضرائب المقررة عليه^(٥) .
(ب) عدم سداد الضرائب^(٦) .

ويلاحظ عامة أن كل عمليات التنازل هذه (Parachoreseis)
Παραχωρήσεις عن الإقطاعات ، سواء من القرن الثاني^(٧) ، أم من
القرن الأول^(٨) - قبل الميلاد لم يدفع عنها أية رسوم لقاء هذا التنازل ، بيد أن ذلك لا
يمنع من أن الشخص الذي ينتقل الإقطاع إلى حيازته كان يدفع تعويضاً لصاحبه
الأصلي ، وإلا فإن تنازل شخص عن إقطاعه دون الحصول على أي تعويض عنه يدل
على أن الضرائب المفروضة على هذا الإقطاع كانت تعادل إيجاره .

(1) P. Tebt., II. 121-122 (116-115 B.C.).

(2) P. Tebt., 64 (a) l. 55. (116-115 B.C.).

(3) P. Tebt., 30 (115 B.C.); 31 (112 B.C.).

(4) Préaux, op. cit., p. 475.

(5) B.G.U., 1734; P. Tebt., 124, l. 30.

(6) P. Tebt., 61 (a), II. 1-18.

(7) P. Tebt., 124, l. 30 (118 B.C.). 63 (116-115 B.C.); 64 (a)
(116-115 B.C.); 30 (115 B.C.); 31 (112 B.C.).

(8) B.G.U., 1731-1740 (50 B.C.).

المصادر والمراجع

(أ) المصادر

- B.G.U., = Aegyptische Urkunden aus den staatlichen Museen zu Berlin, Griechische Urkunden, by W. Schubart and others, vols 1-13, Berlin 1895-1937
- P.Cairo-Zenon = C.C. Edgar, Zenon Papyri (Catalogue general des Antiquites egyptiennes du Musee du Caire, nos. 59001 - 59800) 1902 - 1931 .
- P. Enteuxis = Requetes et plaintes adresses au Roi d'Egypte, by O. Gueraud. Cairo 1931 - 2.
- P. Lille = P.Jouguet, P.Collart, J.Lesquier, M.Xoual, Papyrus grecs (Institut Papyrologique de l'universite de Lille), 1907 - 28
- P. Petrie = J.P. Mahaffy and J.G. Smyly, The Flinders Petrie Papyri I- III, 1881 - 1905 .
- P. Tebt., = B.P. Grenfell, A.S. Hunt, J.G. Smyly, C.C. Edgar, and others, The Tebtunis Papyri, 1902-1938.

(ب) المراجع

- Bevan (E)., A History of Egypt under the Ptolemaic Dynasty, London 1927
- Lesquier (J)., Les Institution Militaires de L'Egypte Sous Les Lagides, Paris 1911
- Preaux (c)., L'Economic Royal des Lagides, Bruxelles 1939.
- Rostovtzeff (M) A Large Estate in Egypt in the third century B.C., Univ. of Wisconsin Studies in the Social Sciences and History, No. 6, Madison 1920.
- The Social and Economic History of the Hellenistic world, 3 Vols, Oxford 1941.
- ابراهيم نصحي (تاريخ مصري في عصر البطلمة) اربعة اجزاء - الطبعة الخامسة - القاهرة ١٩٨١.

دكتور

عاصم أحمد حسين

أستاذ التاريخ اليوناني الروماني المساعد

كلية الآداب - جامعة المنيا